

7  
في العمق

## مصر تفتح الطريق أمام منظمات المجتمع المدني بقواعد محسوبة

تسوية قضايا التمويل الأجنبية خطوة لتحسين العلاقات مع قوى ومنظمات حقوقية دولية



## المجتمع المدني ضرورة اجتماعية

وما رواه الوزير السابق، يؤكد أن هناك خطراً داهماً كان يتطلب درجة عالية من الوعي والرقابة، لأن مفهوم الأمن القومي الذي ظهر في الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية تطور كثيراً وتجاوز نطاق المفهوم العسكري ليشمل التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية المحتملة.

ورغم وجود مخاوف مشروعة لدى الحكومات والنيابات الوطنية بخصوص المجتمع المدني، فإن هناك تصوراً لدى بعض دوائر السلطة يرى إمكانية تسيير عمل المنظمات بخطوات متحفظة تحفظ للأمن القومي اعتباراته، وتجعل الدولة قادرة على وقف عمل أي منظمة تخرج عن الإطار القانوني المنصوص عليه.

ويؤمن هؤلاء دور وأهمية المجتمع المدني، بغض النظر عن الشكل الحضاري أو العلاقات الدولية، فهو قادر على تحقيق الرقابة، وضمان حقوق الأفراد على مختلف انتماءاتهم وأعرافهم في مواجهة المنظمات والجماعات الكبيرة، ويساعد الدول الأقل غنى على مواجهة الأزمات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمواطنين.

## الأشهر والأخبار

منظمات المجتمع المدني ليست كلها شراً في مصر، فهي تهتم أيضاً بحقوق الإنسان في السكن والتعليم والصحة والعمل، وتلعب أدواراً مهمة في كل هذه المجالات في توفير الخدمات الصحية والتعليمية والتشغيلية، ما يعني تخفيف الضغوط على النظام السياسي القائم الممثل في الحكومة.

كما أن لها باعاً في القيام بالأعمال البحثية والاستقصائية، فمعظم المنظمات الحقوقية لديها وحدات للتحليل والاستطلاع لرصد مشكلات المجتمع واتجاهاتها.

ولذلك فالخوف من منظمات المجتمع المدني قد يكون من المبالغ فيه، خاصة أن ظروف اتهام المنظمات الحقوقية عقب احتجاجات يناير 2011 بمسؤوليتها عن التظاهرات العارمة وما تبعها من سهولة سياسية وفوضى كان محل تعجب وارتباك لدى الأجهزة المصرية في ذلك الوقت، والتي واجهت بالفعل ظروفًا استثنائية وتحركات غير مسبوقة.

وأوضح زياد بهاء الدين، وهو حقوقى ووزير سابق تولى وزارة التعاون الدولي عام 2013، أن المجتمع المدني شريك أساسي في التنمية وفي صنع القرار ومصدر للموارد والجهود والأفكار التي تدعم برامج الحكومة التنموية، سواء أكان ذلك في مجال الحد من الفقر أو تحسين الخدمات العامة أو نشر الوعي بقيم العدالة والمساواة والمواطنة.

وذكر في مقال بجريدة "الشروق" المحلية أن تشجيع المجتمع المدني ضرورة في ظل وجود قوانين وجهات رقابية ترأب النشاط الأهلي وتتابع التمويل السواد إليه من الخارج، لكن بشكل حديث ومتوازن لا يؤدي لتضييق الخناق عليه إلى الحد الذي يحرم البلد من الإضافة التي يقدمها للمجتمع. وباتت هناك حاجة ماسة لمصاحبة أكثر شمولاً تعيد توضيح طبيعة الدور الذي يمارسه المجتمع والقيمة المضافة الهائلة التي بمقدوره أن يقدمها.

وقال أحمد أبو الغيط، أمين عام جامعة الدول العربية حالياً، ووزير الخارجية المصري الأسبق في كتابه "شهادتي"، إن عام 2005 وما تلاه شهد قيام الولايات المتحدة بتوجيه المعونة الاقتصادية المقدمة لمصر لمنظمات المجتمع المدني، وبدأت المبالغ في حدود 25 مليون دولار سنوياً ثم زادت بعد ذلك إلى 50 مليون دولار، وقد أبلغ الرئيس الراحل حسني مبارك أن هذه المبالغ أكبر من التدريب على مراقبة الانتخابات وربما تخفي أهدافاً أكبر.

وأوضح أن وزارة الخارجية لم تترك مناسبة إلا وقامت بالاحتجاج لدى الجانب الأمريكي بضرورة وقف نشاط هذه الهيئات دون طائل، بل إنها أكدت أنها ستستضي في عملياتها دون توقف حتى لو اعترضت السلطات المصرية، وستفرض التغيير في البلاد.

وخلص الرجل إلى أن مذكرات كونداليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية سابقاً أكدت صحة ما تصوره بشأن الإنفاق على المجتمع المدني لرعاية الاستقرار في مصر. وعززت قناعات السياسيين المخاوف التي نبهت

وقال أحمد أبو الغيط، أمين عام جامعة الدول العربية حالياً، ووزير الخارجية المصري الأسبق في كتابه "شهادتي"، إن عام 2005 وما تلاه شهد قيام الولايات المتحدة بتوجيه المعونة الاقتصادية المقدمة لمصر لمنظمات المجتمع المدني، وبدأت المبالغ في حدود 25 مليون دولار سنوياً ثم زادت بعد ذلك إلى 50 مليون دولار، وقد أبلغ الرئيس الراحل حسني مبارك أن هذه المبالغ أكبر من التدريب على مراقبة الانتخابات وربما تخفي أهدافاً أكبر.

وأوضح أن وزارة الخارجية لم تترك مناسبة إلا وقامت بالاحتجاج لدى الجانب الأمريكي بضرورة وقف نشاط هذه الهيئات دون طائل، بل إنها أكدت أنها ستستضي في عملياتها دون توقف حتى لو اعترضت السلطات المصرية، وستفرض التغيير في البلاد.

وخلص الرجل إلى أن مذكرات كونداليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية سابقاً أكدت صحة ما تصوره بشأن الإنفاق على المجتمع المدني لرعاية الاستقرار في مصر.

وعززت قناعات السياسيين المخاوف التي نبهت

## الحكومات تواجه تحدي تجديد نمط التفكير في مكافحة تمويل الإرهاب

وبشكل عام، كان فهم الأكاديميين والممارسين ومجتمعات السياسة ما يحققة صندوق تمويل الإرهاب، وكيف يفعل ذلك؛ حيث يركز بشكل ضيق للغاية على بعض المقاييس مثل الأصول المصادرة أو التشريعات التي تم سنّها، والتي لا تعطي نتائج في الممارسة العملية.

أما النقطة الثانية فتتعلق باستغلال المعلومات الاستخباراتية المالية لتابعة الأصول وتسهيل التحقيقات والتهم الأخرى المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وغالباً ما يُنظر إلى الاستخبارات المالية على أنها شيء تولده البنوك والكليات المالية الأخرى من خلال التقارير الإلزامية أو القائمة على الشك.

ولذلك يعتقد كل من دانيال وديفيس أن النظام البيئي للإرهاب يتطلب اليوم نهجاً متعدد الأوجه لمكافحة، فالجماعات الإرهابية لا تزال تمول أنشطتها بطرق مختلفة اعتماداً على نطاق وحجم أنشطتها.

وفضلاً عن ذلك، يرى المحللان أن سياسات وممارسات فرق العمل المعنية لم تعد تعكس الأهداف، وكذلك تحليل فعالية تلك الأساليب لم يعد كافياً - إن كان كذلك - إذا تم اعتبار أن صندوق التمويل الجماعي مجرد وقف لتدفق الأموال ومتابعتها.

يمثل تحديات لممارسي مكافحة الإرهاب، حيث تم تصميم الأدوات في المقام الأول لمحاربة التنظيمات المتماكة ولم تشمل حركات ظهرت في الأونة الأخيرة.

ولقد اكتسب تمويل مكافحة الإرهاب، باعتباره نهجاً جديداً لتضييق الخناق على المتطرفين، شهرة عالمية بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، رغم أن بايمان يرجع جذور تلك المشكلة إلى كل من الصراع في إيرلندا الشمالية والصراع الفلسطيني-الإسرائيلي.

ويجادل منتقدو سياسات متابعة تمويل الحركات المتطرفة في نقطتين مهمتين، الأولى أن تلك الممارسات لم تؤد إلى نتائج ملموسة، بل على العكس باتت التنظيمات الإرهابية أكثر ثراءً وقدرة من أي وقت مضى، وعلى سبيل المثال داعش.

ومع ذلك، فإن العديد من هذه الانتقادات، بحسب ديفيس، تعرف فقط بالهدف السطحي المتمثل في "وقف تدفق الأموال" وتفشل في رؤية سياسات وممارسات صندوق تمويل الإرهاب التي تطورت بشكل كبير في العقدين الماضيين.

خارجية، ويتم العمل عليها، ولا علاقة لها بتغييرات أو تطورات هنا أو هناك. ويبدو هذا الطرح مقبولاً، في ظل وجود نوايا ومبادرات لفتح المجال أمام المجتمع المدني لممارسة دوره المنوط به، لكن دون زعزعة لتوابت الأمن القومي، غير أن الزخم الذي شهده الملف الحقوقي والذي تزامن مع التغيير الحاصل في واشنطن، وفر أسباباً قوية للربط بينهما بلا جدال.

وعندما صدر قانون 2017 كاد أن يحظر العمل الأهلي تماماً بما وضعه من قيود بيروقراطية وأمنية على عمل الجمعيات الأهلية، لكن الاستجابة لمطالب المجتمع المدني لتعديله أكدت أن الحكومة لديها استعداد لفتح مسار طبيعي للعمل الأهلي، وفق قواعد واشتراطات واضحة.

ونص القانون رقم 149 صراحة على جواز تلقي أي جمعية أهلية تمويلاً نقدياً من جهات مصرية أو أجنبية مرخص لها بالعمل، مع إلزام كافة الجمعيات باحترام الدستور والقوانين وعدم الإخلال بالأمن القومي والنظام والآداب العامة.

واشترطت مواد القانون الجديد أن يكون نشاط المنظمة الأجنبية غير الحكومية المصرح لها به منفقاً عن أولويات واحتياجات المجتمع وفقاً لخطط التنمية، بغرض تضييق هامش المناورة على جمعيات لها أجندات سياسية. ويجوز للحكومة في جميع الأحوال إلغاء التصريح الخاص بأي منظمة مدنية أجنبية لأسباب تتعلق بتهديد الأمن القومي أو السلامة العامة.

ويتبقى صدور اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات، التي صغفت الكثير من المنظمات الحقوقية المحلية للتجديد بصورها، هو الفصل في تحديد البوصلة للفترة المقبلة، فإذا راعت التحفظات السابقة وأوجدت فضاء جيداً للعمل يمكن أن تهدأ العاصفة، بينما إذا حوت إجراءات تقوض العمل الأهلي سيظل الملف مفتوحاً على مصراعيه عند كل محك مصري.

## سوابق سلبية

ينطلق تصور الحكومة المصرية الحاسم مع منظمات المجتمع المدني من وجود سوابق، رأت فيها تدخلاً سافراً مقصوداً ومتعمداً وصريحاً تحت لافتة المجتمع المدني لأحداث تغييرات سياسية كبيرة.

وقدم بعض المسؤولين في مصر شهادات دالة على استخدام ورقة الجمعيات الأهلية الممولة لدعم التغيير في مصر، ودول "الربيع العربي"، وكان في تصورها من تلك السياسة قائمة ومعلنة ومعمول بها في بعض الدول العربية، خاصة الولايات المتحدة منذ الحرب الباردة، لكنها تطورت في ما بعد.

يهيمن ملف الجمعيات الأهلية في مصر على غيره من الملفات الساخنة، وأصبح في صدارة القضايا التي تمثل صداعاً للحكومة في الوقت الحاضر، ويبدو أنه سيكون إحدى القضايا المطروحة في الكونجرس المناسب مستقبلاً، لذلك تجتهد القاهرة في تطوير النيران التي يمكن أن تتسرب منه بإدخال تعديلات على الواقع الرمادي، الذي يدور في فلكه، ومحاولة توصيل وجهة نظرها للعالم، والمختلفة عن الكثير من التقييمات التي تقدمها منظمات حقوقية.

## مصطفى عياد

وفي حين تحاول الكثير من المنظمات

الحقوقية تسييس الملف، تتصدى القاهرة لذلك، وتقرّم هذا المنحى الذي يستهدف متابعة ما تقوم به من ممارسات في مجال الحريات العامة، وتريد وضعه في إطار قانوني، لنزع الفتيل الذي يزعجها كلما جاء الحديث عنه، والإيجاء بأن تحركاتها الإيجابية تأتي دون ضغوط خارجية، ونابعة من إرادتها الداخلية فقط.

## نقطة ومن أول السطر

أكد بيان لقاضي التحقيق أن القضاة المتعاقبين على القضية رقم 173 بذلوا جهوداً كبيرة للوقوف بدقة على صحة ما هو منسوب لكل منظمة أو كيان أو جمعية محل التحقيق، وجمعوا المعلومات المتوفرة لدى الجهات ذات الصلة، وتجاوزت أوراق القضية 20 ألف ورقة لتنتهي إلى تسوية القضية، في إشارة إلى أن توقيت غلقها لا علاقة له بأي مستجدات إقليمية أو دولية.

المثير أن هذا القرار صاحبه إلغاء منع عدد من العاملين في تلك المنظمات الحقوقية من السفر، وعدم التحفظ على أموالهم، وبينهم أشخاص معروفون بتوجهاتهم السياسية المناهضة للحكومة.

ويشير تزامن تسوية القضية مع وصول إدارة أميركية جديدة بقيادة جو بايدن، إلى رغبة واضحة لدى الحكومة في فتح صفحة جديدة مع الحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة، الذي يرى قضية المجتمع المدني إحدى المشكلات المعقدة أمام تحسن العلاقات السياسية مع مصر.

غير أن مراقبين اعتبروا الربط بين التحركات الإيجابية تجاه المجتمع المدني وتغيير الإدارة الأميركية غير دقيق تماماً، لأن ما انتهت إليه قضية المجتمع المدني الكبرى لا علاقة له بوصول بايدن للحكم. واستدل هؤلاء على ذلك الرأي بإيمانهم الراسخ باستقلال القضاء المصري، والتأكيد أن هناك رغبة لتصحيح مسار المجتمع المدني ككل، بدليل تراجع الحكومة عن قانون الجمعيات الأهلية الصادر منذ ثلاث سنوات، المعروف بالقانون رقم 70 لسنة 2017، وإقرار آخر برقم 149 لسنة 2019.

وتسعى القاهرة للتأكيد على أن لديها رؤية خاصة للتعامل مع المجتمع المدني يتم ترتيبها والإعلان عن توقيتاتها وفقاً للمصالح بعيداً عن أي ضغوط

القاهرة - كشفت حزمة قرارات لتسوية قضايا قديمة لمنظمات المجتمع المدني في مصر عن بوادر توجه عام لإحداث انقراض في الملف الحقوقي المزعج، لا تخلو من خطوات صارمة، حيث شهد على مدى السنوات العشر الأخيرة تراوحاً بين شد وجذب وصل إلى حد تعديل قانون العمل الأهلي مرتين، والآن بات مطروحاً على الطاولة.

وشملت القرارات القضائية الأخيرة الإفراج عن أعضاء المبادرة المصرية للحقوق الشخصية بعد أسبوعين من حبسهم احتياطياً، بينما تم إصدار حكم نهائي في قضية التمويل الأجنبي الكبرى، رقم 173 لسنة 2011، والمتهم فيها نشطاء مصريون وأجانب.

وخلص الحكم القضائي إلى عدم وجود وجه لإقامة الدعوى ضد 20 منظمة حقوقية، بسبب ما اعتبره قاضي التحقيقات عدم ثبوت الجريمة تجاه ستة منها، وعدم كفاية الأدلة تجاه 14 جمعية أخرى.



وزير التمويين المصري السابق جودة عبد الخالق أشار في كتابه «من الميدان إلى الديوان» إلى أن التمويل الأجنبي للمجتمع المدني لم يكن سوى نوع من الهيمنة والتدخل في شؤون الدولة

واشنطن - تغير مشهد الإرهاب والتطرف بشكل كبير على مدى السنوات العديدة الماضية، لكن ممارسات مكافحته عالمياً ولاسيما تضييق خناق تمويل الجماعات المتشددة كانت بطيئة في التكيف مع تطور أساليب الإرهابيين، وقد تم تصوير تلك السياسات على أنها تقليد ناجح رغم أنها تحمل في طياتها نقائص كثيرة.

## جيسكا ديفيس

السياسات الراهنة بحاجة إلى التغيير فأبعاد الإرهاب تطورت



وغالباً ما تركز تقييمات جهود مكافحة تمويل الإرهاب على كيفية منع مجموعات مثل تنظيمي داعش والقاعدة من الحصول على مساهمات أو تحفيز الأموال بشكل جيد، لكن جيسكا ديفيس كبيرة محلي الاستخبارات الاستراتيجية السابقة في دائرة الاستخبارات الأمنية الكندية ترى أن الأدوات الراهنة لم تعد تصلح.

وتجادل ديفيس، التي ترأس حالياً مؤسسة "تيسر استخبارات التهديد" في تحليل نشره معهد لوفير الأميركي المعنى بدراسات الأمن القومي بان هناك العديد من الأبعاد الأخرى لتمويل مكافحة



وتنوع مشهد الإرهاب والتطرف بشكل متزايد من حيث المستويات التنظيمية للفاعلين، بدءاً من الحركات المتطرفة إلى الجماعات والخلايا والأفراد بما